

الوقف على التعليم العام في المملكة العربية السعودية

إعداد:

د. عبدالله بن عبداللطيف الحميدي

رئيس مجلس إدارة جمعية دعم الأوقاف

A0555233930@gmail.com

توطئة

الوقف على التعليم العام: الثروة الغائبة!

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم.. أما بعد:
فقد كان - ولا يزال - للوقف في شريعة الإسلام أحكام معروفة وآثار شهيرة
وإسهامات بارزة؛ فهو مَنْ أسَّس حضارة المسلمين، وهو الرافد المعين لأعمال الخير
والبر والإحسان على مرِّ العصور والأزمان.

ولقد ظلَّ (الوقف الإسلامي) شامخاً أمام صروف العوادي وتقلُّبات الأزمنة، وصار
بعون من الله سداً منيعاً لحماية تراث المسلمين وحضارتهم ورعاية العلم والعلماء
والباحثين والدارسين.

وَعُرِفَ الوقف منذ شَعَّ نور الإسلام في مدينة الرسول ﷺ، وكان أوَّل عمل قام به ﷺ
أنْ أسَّس وأوقف أوَّل مسجد في الإسلام، وهو مسجد قباء، وبنى بعد ذلك مسجده
(المسجد النبوي الشريف) ثم إنَّه ﷺ حثَّ على الوقف في سبيل الله ﷻ، ورغب فيه،
ومن ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا مات الإنسان انقطع عمله
إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له)^(١).

(١) رواه مسلم ٤/ ٢٢٦.

حتى تسابق أصحابه ﷺ لإدراك هذا الفضل العظيم والأجر الجزيل؛ فجاء في بعض الآثار أنه لم يكن أحد من أصحابه ﷺ ذو مقدرة إلا وَقَفَّ (١).

وكان للوقف الإسلامي أثر كبير في نشر العلم وتعليمه، وإنشاء المدارس والكتاتيب والخلاوي العلميّة، ورعاية العلماء والطلبة وإعانتهم على طلب العلم وكفائتهم مؤنتهم.

ولقد أُرصدت الإرصاء، وأُوقفت الأموال الكثيرة على العلم والتعليم؛ لاقتناع المسلمين بأن العلم نور، وأنه يبني البيوت والمجتمعات، ويضيء للأمة دربها، وينشئ جيلاً نافعا لنفسه خادماً لأمتة راعياً لحقوقها قائماً برسالته في المجتمع خير قيام.

وما قامت حضارة الإسلام في أحقاب مضت إلا بالعلم، وما سادت أمة الإسلام على سائر الأمم إلا بالعلم، وتعاقبت دول الإسلام دولة إثر دولة في خدمة الوقف ورعايته، وبدأ التنافس على ذلك بين السلاطين والملوك وأمراء الإسلام، حتى شيدت مدن بأكملها للوقف على العلم وأهله، وأقيمت الجوامع العظيمة كالجامع الأموي وجامع الأزهر وجامع الزيتونة وغيرها، وكانت منارة للعلم يجلس فيها كبار العلماء، ويرد إليهم آلاف الطلبة والتلاميذ من كل حذب وصوب، ينهلون من علمهم، ويغرفون من بحارهم (٢).

وكان وراء هذه الحركة العلميّة أوقاف مرصدة لرعاية العلم والعلماء وطلبة العلم ونسخ الكتب وتوفير اللوازم وصرف المرتبات وتوفير السكن والإعاشة لأجل التفرغ للعلم والتعليم.

ثم لم تزل الأوقاف تقوم برسالتها الرائدة في خدمة العلم في بلادنا الحبيبة، ومن ذلك الأوقاف العظيمة في بعض جامعاتنا العريقة كجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبدالعزيز وغيرها.

(١) انظر: المغني لابن قدامة ٣٤٨/٥.

(٢) انظر: روائع الأوقاف للسر جاني ص ٨٥.

إنَّ الوقف الجامعي يُعدُّ من أهمِّ مصادر التمويل المستدامة التي تدعم رؤية الجامعة في تحقيق التميّز الأكاديمي والتعليمي، وتخفّف من الاعتماد على التمويل الحكومي أو الرسوم الدراسية؛ مما يسمح للجامعة بمواكبة التطوّرات العالمية وتلبية احتياجات المجتمع^(١).

لقد قامت الجامعات السعودية مؤخرًا بتأسيس أمانات للأوقاف؛ كي تقوم بالأعمال الرقابية والإشرافية والتنفيذية لهذه الأوقاف، حيث إنّ هذه الأوقاف تُعدّ كيانًا مستقلًا عن الجامعة لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، ولها ذمّة مالية منفصلة، وهي خاضعة لإشراف الهيئة العامة للأوقاف ورقابتها، ولذا يجب أن تتمتع بحريّة واستقلاليّة كاملة في اتخاذ القرارات ورسم الإستراتيجيات، ولا يعني ذلك أن تغرد الأوقاف خارج سرب الجامعة؛ لأنها مرتبطة في كلّ الأحوال بأهداف حدّتها الجامعة، ووافقت عليها، وكتبتها في وثيقة الوقف قبل تأسيسه^(٢).

إنَّ الوقف على التعليم العامّ ثروة كبيرة تأخّر طرحها طويلاً^(٣) لا سيّما مع الحاجة الماسّة له؛ ليوكب هذه النهضة العلميّة المشهوددة في بلادنا حماها الله من كلّ مكروه.

كما أنّ من اللازم لأجل إحياء الوقف على التعليم العامّ في المملكة العربيّة السعوديّة؛ إيجاد وتذليل السبل والمجريات النظاميّة والتنظيميّة في وزارة التعليم؛ وتمكين القطاع الخاصّ وأصحاب رؤوس الأموال من رعاية وتنفيذ الأوقاف على التعليم العامّ أسوة بالتعليم العالي، وتطمين الواقفين وفتح السبل أمامهم.

(١) الموقع الرسمي للأمانة العامة لأوقاف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

<https://units.imamu.edu.sa/administrations/gsubeb/Pages/default.aspx>

تمت زيارة الموقع بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٤٤٦هـ.

(٢) مقال: حوكمة أوقاف الجامعات، د. إبراهيم الخميس.

(٣) صدر الأمر السامي الكريم ذو الرقم ٢٨١٨٥ والتاريخ ١٨/٧/١٤٣٥هـ، القاضي بالموافقة على إنشاء وقف للتعليم العامّ ضمن برنامج العمل التنفيذي لدعم تحقيق أهداف مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العامّ «تطوير».

ومن الدوافع لطرح هذا الموضوع ما يلي:

١. حث دين الإسلام على الوقف في سبيل الله تعالى والترغيب فيه، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢] وهذه الآية مكيّة عند العلماء، وفيها إشارة للحث على الوقف وترك الآثار الحسنة للمراء؛ حتى يجد ثوابها عند الله تعالى، وموضع الشاهد من الآية هو في قوله ﷻ: ﴿وَأَثَرَهُمْ﴾؛ فإنها شاملة للخطي وآثار الأرجل، كما أنّها مشتملة على كلّ ما يُخلّفه الأموات من آثارٍ لأعمالهم^(١)، ومن ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له)^(٢).

كما حثّت الشريعة الإسلامية على طلب العلم والتشجيع عليه، وجعلت أهله هم المقدمين على غيرهم، لذا كان من المناسب فتح المجال للراغبين من أهل الخير واليسار في الإسهام في الأوقاف على التعليم العام.

٢. الحدّ والتقليل من الأعباء الماليّة التي تتحمّلها وزارة التعليم في الإنفاق على التعليم العام، حيث بلغت نسبة ما يصرف على التعليم ما يقارب (١٦٪) من إجماليّ الميزانية العامّة للدولة في العام الماليّ (٢٠٢٤م)^(٣).

٣. بعد صدور الأمر الملكي^(٤) القاضي بدمج وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم تحت اسم وزارة التعليم ظهرت فجوة وتفاوت بين التعليم العالي والتعليم العام فيما يختص بالأوقاف ورعايتها لبرامج ومشاريع القطاعين، حيث خُدم التعليم العالي عبر الجامعات بأوقاف كبيرة - ولله الحمد - كما هو الحال في

(١) انظر أضواء البيان للشنقيطي ٦/ ٢٩١.

(٢) رواه مسلم ٤/ ٢٢٦.

(٣) انظر: الميزانية العامة للعام الماليّ ٢٠٢٤م.

(٤) الأمر الملكيّ ذو الرقم (أ/ ٦٧) والتاريخ (١٤٣٦/٤/٩هـ).

جامعة الملك سعود وجامعة الإمام وجامعة الملك فهد وغيرها من الجامعات، وبقي التعليم العام متأخراً في مجال الوقف^(١).

٤. للأوقاف الإسلامية على مرّ تاريخ الإسلام أثر بارز في رعاية التعليم منذ عصر الكتائب والخلويّ العلميّة، مروراً بالمدارس والأربطة^(٢)، وأخيراً عبر الجامعات العريقة، وكان من المناسب أن يفتح المجال للوقف على التعليم العام؛ كي يكتمل عقد هذه المنظومة الجميلة في رعاية العلم وأهله.

٥. الوقف - بحول الله تعالى - صمام أمان للدول، وسبب في عزتها وحضارتها، ووجود الأوقاف على مدارس التعليم العام حفظاً لها من عوادي الزمن وتقلّباته، مهما تغيّرت الأحوال، أو ضعفت الدول، أو قصرت عن أداء واجبها تجاه العلم والتعليم^(٣).

٦. النموّ السكانيّ المتزايد في بلادنا الحبيبة - المملكة العربيّة السعوديّة - حيث بلغت معدل النموّ للسكان ٢٪ سنوياً^(٤)، وتعدّ هذه النسبة من المعدلات المرتفعة نسبياً، مما يمثل تحدياً كبيراً في مواكبته بالتوسّع في نشر العلم وافتتاح المدارس وتشغيلها وطباعة الكتب وتوفير الموارد البشرية.

٧. أنّ الوقف يعدّ من أبرز مصادر تمويل التعليم^(٥)، وهو عامل مؤثّر في تحقيق الاكتفاء الذاتيّ للمؤسسة التعليميّة، كما أنّه يسهم إسهاماً كبيراً في تطوير التعليم وفتح الآفاق أمام المسؤولين عنه للسعي في تحقيق أعلى درجات الجودة والإتقان، مع

(١) التنمية الوقفيّة للجامعات السعوديّة، مقال للدكتور عليّ القرنيّ:

<http://www.al-jazirah.com/2013/20131219/ar6.htm>

(٢) الوقف الإسلاميّ بين النظريّة والتطبيق لعكرمة صبري ص ٤٤٠.

(٣) روائع الأوقاف للسرجانيّ ص ١٠٨.

(٤) موقع الهيئة العامّة للإحصاء للاستزادة:

<https://www.stats.gov.sa/home>

كانت زيارة الموقع بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٤٤٦هـ.

(٥) اقتصاديات الوقف لعطيّة عبدالرحيم ص ٢٤.

تلبية احتياجات المجال التربوي في الجوانب الإثرائية والبرامج التنشيطية التي تجعل البيئة المدرسية بيئة جاذبة ومحفزة ودافعة للبذل والعطاء من قبل المعلم، وللتعلم والتحصيل من قبل الطالب.

٨. سيفتح الوقف على التعليم العام - إن شاء الله تعالى - الباب أمام كثير من الجهات المانحة وشركات القطاع الخاص والمؤسسات والبنوك وعموم المحسنين للإسهام في الوقف، لا سيما مع رعاية الوزارة له وإشرافها عليه من جميع النواحي التنظيمية والإدارية والمالية، مما يبعث كثيرًا من الاطمئنان والثقة أمام الراغبين في الوقف على التعليم العام، وسيتحقق - إن شاء الله تعالى - مع ذلك إتاحة المجال للتنوع في مجال الوقف على التعليم أسوة بما كان عليه الوقف في عصور الإسلام المتقدمة^(١).

إنّ الوقف على التعليم العام بحاجة كبيرة لدراسة واقعه واحتياجاتها وأثره المأمول وتعدد مجالات الدراسة، ومنها على سبيل المثال:

١. المجال العلمي الشرعي: في دراسة الأحكام والمسائل الفقهية ذات الصلة بالوقف على التعليم العام.
٢. المجال الاقتصادي: في دراسة آثار الوقف على التعليم العام وجدواه الاقتصادية والمالية وصلته باقتصاديات التعليم.
٣. المجال الإداري: في دراسة الجوانب الإدارية اللازمة لقيام الوزارة على المشروع وإنشاء وحدة أو إدارة خاصة به.
٤. المجال التربوي: في دراسة المجالات والآثار التربوية والتعليمية للوقف على التعليم العام وإسهاماته في نهضة التعليم.
٥. المجال الاجتماعي: في دراسة المجالات والخدمات الاجتماعية التي يقدمها الوقف للتعليم العام.

(١) الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر للدكتور سليم هاني ص ١٣٥.

٦. المجال الميداني: في إجراء بحوث ودراسات مسحية على عموم ممتلكات الوزارة، وفرز ما يصلح منها أن يكون مستثمراً في الأوقاف على التعليم العام؛ من حيث الموقع وقيمة الأرض وإمكان التوسّع الأفقيّ في المباني ونحو ذلك.

٧. المجال الثقافي: في إجراء دراسات حول آثار الوقف في المحافظة على الهوية والثقافة الإسلامية ووحدة الأمة والتفافها حول قاداتها، ونحو ذلك.

وإجمالاً يظلّ شأن الوقف على التعليم العامّ يعتريه من المستجدّات والنوازل ما يستدعي استنفار اللجان والجهات العلمية للعناية والاهتمام به، وإقامة مؤتمرات وملتقيات علمية واستكتاب متخصصين لإجراء بحوث وإعداد دراسات عبر المراكز البحثية وكراسي البحث العلمية المتخصصة^(١).

إنّ من المناسب تخصيص أوقاف لبعض الأعمال أو البرامج التي تقوم بها الوزارة في التعليم العامّ، بحيث يُسهم من يرغب في أوقاف خاصّة تدرّ على هذه البرامج، ومن المقترحات في هذا ما يلي:

١. الأوقاف العامّة على جميع أعمال الوزارة ومشاريعها وبرامجها الإنشائية والتعليمية والتربوية.

٢. الوقف على المساجد والمصليات الموجودة داخل مباني الوزارة والإدارات التابعة لها ومكاتب التعليم ومدارس التعليم العامّ، والعمل على بناء مساجد في أراضي وممتلكات الوزارة في المناطق المتاحة القابلة للاستغناء عنها كالمواقف ونحوها.

٣. الوقف على البرامج التوعوية والإرشادية في الوزارة وفي الإدارات العامة والمدارس في كلّ مناطق وإدارات التعليم.

٤. تنفيذ برامج المسابقات العلمية لحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية والمتون العلمية للمعلمين والطلاب ورعايتها وتوفير احتياجاتها المالية.

(١) قامت بعض الكراسي البحثية المتخصصة ككرسي راشد بن دابل لدراسات الأوقاف بإجراء دراسات وبحوث متخصصة في مجال الوقف على التعليم، كبحث المنتجات الوقفية التعليمية للدكتور عبدالله الغفيلي، ولا تزال الحاجة ماسة لمزيد من البحوث والدراسات التي تخصّ الوقف على التعليم العامّ.

٥. الوقف على بناء المدارس العامة ومدارس تحفيظ القرآن الكريم.
٦. الوقف على المقارئ القرآنية لمدارس تحفيظ القرآن الكريم ومدارس التعليم العام.
٧. الوقف على مكتبات المدارس ومصادر التعلم ومعامل الحاسب الآلي والمختبرات العلمية.
٨. وقف الماء بحفر الآبار وتوفير المياه وتبريدها في الإدارات والمدارس المحتاجة.
٩. الوقف على تأليف وطباعة المناهج والمقررات الدراسية.
١٠. الوقف على توفير المستشفيات والخدمات الصحية لمنسوبي التعليم، وإيجاد بديل للتأمين الطبي لمنسوبي الوزارة.
١١. الوقف على المحتاجين من حراس وخدم وفراشي المدارس.
١٢. الوقف على المنصّات الرقمية والخدمات الرقمية المقدمة في الوزارة لصالح الطلاب والمعلمين.

ومن ميادين الصرف المقترحة من ريع أو غلة الأوقاف على التعليم العام ما يلي:

١. الصرف على إقامة مشاريع تعنى بالقيم التربوية وتهذيب السلوك.
٢. رعاية الطلاب المحتاجين والمعوزين وذوي الدخل المحدود.
٣. الصرف على المعاهد الفكرية وطلاب التربية الخاصة من المكفوفين وذوي القدرات الخاصة والعوق السمعي والبصري، وسدّ احتياجات تلك المعاهد من الأجهزة والإمكانات.
٤. الصرف على الأنشطة غير الصفية والمعارض والأندية والملتقيات الطلابية.
٥. الصرف على الفرق التطوعية وتشجيع العمل التطوعي في المدارس.
٦. الصرف على برامج رعاية الموهوبين والموهوبات من طلاب التعليم العام.
٧. الصرف على التطوير والتدريب التربوي والإسهام في الرقي بمستويات المعلمين.

ولأجل تحقيق التكامل في إنجاح الوقف على التعليم العام كان من المناسب التعاون والشاركة مع الجهات ذات العلاقة، ومن أبرزها:

١. الجهات الوقفية والمؤسسات الخيرية المانحة.
 ٢. القطاع الخاص من بنوك وشركات متمثلة في (المسؤولية المجتمعية).
 ٣. رجال وسيّدات الأعمال في المملكة العربية السعودية.
 ٤. عموم المسلمين الراغبين في الإسهام في الأوقاف.
- ولاكتمال الفكرة أورد فيما بعض الخطوات العملية المقترحة لتفعيل الوقف على التعليم العام:

١. تكوين لجنة ذات خبرة وتخصّص لدراسة المشروع من جوانبه المختلفة ورسم الآليات اللازمة لتنفيذه وربطها بمكتب معالي الوزير مباشرة.
٢. إعداد اللوائح المنظّمة للعمل في مشروع الوقف على التعليم العام.
٣. رسم الهيكلية الخاصة بإدارة الأوقاف والاستثمار بما يتلاءم مع هياكل الوزارة والإدارات التابعة لها.
٤. إعداد الصلاحيات والمهمّات الخاصة بموظفي الإدارة أو الوحدة الخاصة بالأوقاف والاستثمار.
٥. إجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لأعمال الإدارة وإعداد مخطّط علمي لها، والاستفادة من الباحثين المتخصّصين في تنفيذها.
٦. إعداد النماذج والاستثمارات والوسائل الخاصة بالإدارة واعتمادها.
٧. تنفيذ البرامج الخاصة بالإدارة وإقامة المشروعات الوقفية وفق الآليات المعتمدة.

إن لهذه المبادرة ما يعزّزها من نقاط القوّة والفرص المتاحة، من أبرزها:

١. الاستفادة من التجربة الثرية للجامعات السعودية وغيرها في مجال الأوقاف.

٢. الأمر السامي الكريم ذو الرقم ٢٨١٨٥ والتاريخ ١٨ / ٧ / ١٤٣٥ هـ، القاضي بالموافقة على إنشاء وقف للتعليم العام ضمن برنامج العمل التنفيذي لدعم تحقيق أهداف مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام «تطوير».
 ٣. حصول الواقف أو المسهم في الوقف على أعلى درجة من الموثوقية والأمان.
 ٤. إمكان قياس الأثر والمخرجات عن طريق التقارير الدورية لغال الأوقاف التعليمية.
 ٥. وقف الأراضي والمباني المدرسية وأثره في بقائها لصالح الوزارة وعدم التنازل عنها لجهات أو أفراد.
 ٦. وجود كيان مختص بالأوقاف، وهي الهيئة العامة للأوقاف، وإمكان التنسيق والتعاون معها.
 ٧. إمكان الاستفادة من الأوقاف التعليمية الكثيرة في مكة والمدينة وغيرها، واستثمارها لصالح التعليم العام.
- وبعد: فلعل هذه الوريقات أن تكون محفزة للعمل على هذا المشروع الكبير، وأن تتظافر الجهود لاستثمار هذه الشعيرة المباركة (شعيرة الوقف) في خدمة العلم والتعليم، وفتح أفق أوسع لريادة الأمة واستعادتها لرفعته وعزها.
- العلمُ يبنى بيوتًا لا عماد لها والجهل يهدم بيت العز والشرف^(١)

وصلّى الله وسلّم، وبارك على نبينا محمد،
وعلى آله وصحبه أجمعين

(١) ديوان أحمد شوقي (الشوقيات).